لانه الاصل في مالم يدل دليل على ثبوته كما تقول العنادية
والعندية قوله وتعرض بكسر الراء اي تعرض للبديهيات شبه جمع شبهة
وهي ما يظن دليلا وليس بدليل وذلك كما لو قيل بجواز انقلاب
الرصاص ذهبا فيقال له سلمنا انه يجوز بل انقلابه ذهبا ممتنع
بداهة ويقام على ذلك شبهة بان يقال لان انقلاب الرصاص الى
ان يكون ذهبا كانقلاب الواحد الذي هو نصف الاثنين الى ان
يكون ربع الاثنين وهو ممتنع بداهة ويدفع ذلك بان يقال
لانسلم انه مثله لان انقلاب الرصاص من الرصاصية الى
الذهبية ممتنع عادة لا عقلا وانقلاب الواحد من نصفيته
للاثنين الى كونه ربعها ممتنع عادة وعقلا فهو قياس مع
الفارق قوله يفتقر اي يحتاج قوله في حلها اي دفعها قوله الى
انظار اي ادلة دقيقة يختص ادراكها بالماذكيا اي ومن
الجايز ان لا يطلع عليها فلا ترتفع الشبهة او يطلع عليها لكن
لا يدرك منها وجه الدلالة فيغلط في رفع الشبهة وحينئذ
يكون عروض الشبهة مانعا من الجزم بثبوت الحقيقة البديهية
في نفس الامر بل هو موجب للشك في ثبوت ذلك البديهي كما تقول
اللاادرية ولعدم الجزم بذلك الثبوت ويرجع الى الجزم بعدم
ذلك الثبوت لانه الاصل في مالم يدل دليل على ثبوته كما تقول
العنادية والعندية قوله والنظريات اي والحقايق النظرية
التي هي من جملة الحقايق التي وقع النزاع فيها بين اهل الحق
والسفسطائية وذلك كحدوث العالم قوله فرع الضروريات
اي بان النظري لا يستنتج الا من مقدمات ضرورية
ابتداء او انتهاء فان المقدمات ان كانت نظرية
فلابد ان تنتهي الى مقدمات ضرورية وذلك





كحدوث العالم فانه استنتج من مقدمات ضرورية وهي العالم
متغير وكل متغير حادث قوله ففسادها فسادها اي ففساد
الضروريات فساد النظريات اي سبب فسادها لما بينا النظريات
على الضروريات لكون النظريات لما استنتج الا من الضروريات
وفي العبارة حذف اي وصحتها صحتها وكان الاولى بما سبق
ان يقول بدل ذلك والضروريات يقع فيها الغلط والاختلاف
ثم يقول فكذا النظريات بدل قوله ولهذا كثر الخ فتامل
قوله ولهذا اي ولاجل ان فساد الضروريات سبب لفساد
النظريات اي وصحتها سبب لصحتها قوله كثر فيها اي في
النظريات اختلاف العقلا ولا يخفى ان اختلاف العقلا فيها
لا يتوقف على كون فساد الضروريات سببا لفساد النظريات
وصحتها سببا لصحتها وفضلا عن كثرته لان الضروري الذي
ابتني عليه النظري ان كان فاسدا كان النظري المبني عليه فاسدا
ايضا اتفاقا ولا يعقل فيه خلاف وان كان صحيحا كان النظري
المبني عليه صحيحا اتفاقا ولا يعقل فيه خلاف نعم الاختلاف
في الضروري الذي ابتني عليه النظري يوجب الاختلاف في
ذلك النظري فلذا كان الاولى ان يقول ما ذكرناه بدل
ما قاله الا ان يقال المشار اليه بقوله ولذا قوله والنظريات
فرع الضروريات لكن عما هذا يكون قوله ففسادها فسادها
لا عثرة له وايضا قوله فيما يأتي وكثرة الاختلاف لفساد الانظار
الخ يفيد ان المشار اليه قوله ففسادها فسادها اي وحيث
كثر الاختلاف في النظريات فكثرة الاختلاف تنافي الجزم بحقية
بعض الحقايق النظرية اي كونه حقا اي ثابتا في نفس الامر
لان احد المختلفين على الحق والاخر على الباطل ولا يعلم الحق من
الباطل حتى يحصل الجزم بحقية بعض النظريات بل كثرة الاختلاف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)